

Distr.: General  
6 February 2013  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

#### الدورة الثانية والعشرون

فيينا، ٢٢-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت\*

استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها

في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

### استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة

#### والعدالة الجنائية

#### تقرير الأمين العام

#### ملخص

يُقدّم هذا التقرير عرضاً لما أحرزه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠١٢ من تقدّم في دعم استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. كما يُقدّم عرضاً عاماً لما استُحدث من معايير وقواعد ولما بذله المكتب من جهود لجمع البيانات وتحليلها، ولاستحداث أدوات التنفيذ، ولتقديم المساعدة التقنية على الصعيد العالمي والإقليمي والقُطري. ويحتوي التقرير أيضاً على عرض للشراكات التي انخرط فيها المكتب لتعزيز اتّساق الأنشطة المنفّذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

\* E/CN.15/2013/1



## أولاً - مقدمة ولحظة مجملة عن أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

١ - إن تعزيز نظام منع الجريمة ووجود نظم للعدالة الجنائية تتسم بالإنصاف والفعالية وتراعي الاعتبارات الإنسانية شرطان أساسيان لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات والفساد والإرهاب. وهكذا فإن وضع وتعزيز استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية<sup>(١)</sup> هما في صلب أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب). وتكتسي المعايير والقواعد أيضاً أهمية مركزية بالنسبة لأعمال الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وحقوق الإنسان إذ إنها توفر إرشادات مفصلة عن مختلف مبادئ حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل. والمعايير والقواعد هي عبارة عن مجموعة من المبادئ المعترف بها دولياً في المجالات التالية: (أ) المبادئ المتصلة بالأشخاص المحتجزين والجزاءات غير الاحتجازية وقضاء الأحداث والعدالة التصالحية؛ و(ب) منع الجريمة والمسائل المتعلقة بالضحايا؛ و(ج) الحوكمة الرشيدة، واستقلال القضاء، ونزاهة موظفي أجهزة العدالة الجنائية. وقد ساعدت المعايير والقواعد على مر السنين في الترويج لمزيد من الفعالية والإنصاف في نظم العدالة الجنائية في جميع أنحاء العالم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم كبير في وضعها واستخدامها وتطبيقها على الصعيد المعيارى والتحليلي والتنفيذي.

٢ - ويركز برنامج المكتب المواضيعي المعني بمنع الجريمة وإصلاح نظم العدالة الجنائية التابع للمكتب، وهو أحد البرامج المواضيعية الخمسة للمكتب،<sup>(٢)</sup> أكثر ما يركز على مساعدة الدول الأعضاء في وضع المعايير والقواعد واستخدامها وتطبيقها. ويشمل البرنامج المواضيعي مهام المكتب المتعلقة بمساعدة البلدان على وضع صكوك واستراتيجيات وسياسات وبرامج جديدة لمنع الجريمة وإصلاح نظم العدالة الجنائية ويتضمن الأدوات والخدمات التي يمكن أن يتيحها المكتب للأطراف الفاعلة من الدول ومن غير الدول، والتي تتمثل في الدعوة إلى المناصرة، والبحوث، والدعم التشريعي والقانوني، ووضع القواعد والمساعدة التقنية. وينفذ البرنامج المواضيعي حالياً من خلال حافظة تضم ٤٣ مشروعاً، بمبادرات تغطي أكثر

(١) جُمعت النصوص الكاملة لمجموعة المعايير والقواعد في منشور بعنوان "خلاصة وافية لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية". وهي متاحة على الرابط التالي:

[www.unodc.org/unodc/en/justice-and-prison-reform/compendium.html](http://www.unodc.org/unodc/en/justice-and-prison-reform/compendium.html)

(٢) تشمل البرامج المواضيعية الأربعة الأخرى للمكتب المجالات التالية: الوقاية من تعاطي المخدرات وشؤون الصحة؛ والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع؛ والفساد والجريمة الاقتصادية؛ ومنع الإرهاب.

من ٤٠ بلداً في جميع مناطق العالم. ويشكّل معظم هذه المشاريع جزءاً من البرامج الإقليمية والقطرية التابعة للمكتب. وينفذ البرنامج المواضيع أيضاً من خلال مشروع عالمي بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية.<sup>(٣)</sup> وأدخلت تنقيحات جوهرية على كلٍّ من البرنامج المواضيعي والمشروع العالمي المعني بمنع الجريمة وإصلاح نظم العدالة الجنائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهما يشملان الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، وذلك استناداً إلى استراتيجية المكتب للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ وإلى الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣- ويهدف المشروع العالمي المعنون "الدعم في مجال منع الجريمة وإصلاح نظم العدالة الجنائية" إلى تعزيز قدرة الدول على تحسين نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية تمسها مع المعايير والقواعد وسائر الصكوك الدولية ذات الصلة من خلال تحقيق النتائج الثلاث التالية: (أ) قيام الدول بوضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات لمنع الجريمة والعدالة الجنائية تستند إلى ما يجريه المكتب من تقييمات وما يقدمه من مشورة ودعم برنامجي؛ (ب) قيام الدول والمجتمع الدولي بوضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات لمنع الجريمة والعدالة الجنائية باستخدام ما يقدمه المكتب من أدوات ودورات تدريبية؛ (ج) قيام الدول بوضع معايير وقواعد جديدة أو تحديث الموجود منها بدعم من المكتب. وينفذ المشروع بتركيز شديد على الشراكات مع سائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وسّع المشروع العالمي نطاق موارده التمويلية وزاد من هذه الموارد، كما وسّع نطاق تغطيته الجغرافية<sup>(٤)</sup> والمواضيعية.<sup>(٥)</sup>

## ثانياً- وضع المعايير

٤- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تزويد الدول الأعضاء بالدعم المعياري في مجالات الحصول على المساعدة القانونية، ومعاملة السجناء، والخدمات الأمنية الخاصة المدنية.

(٣) مشروع GLOT63 المعنون "الدعم في مجال منع الجريمة وإصلاح نظم العدالة الجنائية".

(٤) مكّنت التبرعات الحالية المكتب من توفير المساعدة التقنية المباشرة لبلدان الكاريبي، وكذلك للأردن وإكوادور وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو والسلفادور والعراق وكولومبيا وميانمار. كما أمّلت أنشطة إقليمية تغطي مناطق الجنوب الأفريقي وجنوب آسيا وشرق أفريقيا.

(٥) تغطي التبرعات الحالية الأنشطة المتصلة بالسجناء (قواعد المعاملة، وإصلاح السجون، وبدائل السجن، والسجينات، وإعادة الإدماج في المجتمع، والحيلولة دون معاودة الإجرام)، والعدالة التصالحية، والأمن المدني الخاص، ومنع الجريمة، وعصابات الشبان، والشرطة المجتمعية، وأنشطة الشرطة في المناطق الحضرية، ومراقبة السلامة المحلية، والقرصنة، والعنف ضد المرأة، وقضاء الأحداث، واللاجئين من الأطفال والإناث.

٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ١٨٧/٦٧، مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية. وتستند هذه المبادئ والتوجيهات إلى الصكوك وأفضل الممارسات الدولية القائمة لتحديد المبادئ الرئيسية التي ينبغي للدول العمل بها لتوفير سبل الحصول على المساعدة القانونية على نطاق أوسع وبمزيد من الفعالية في نظم العدالة الجنائية، لا سيما للأفراد المنتمين إلى أضعف الفئات. ولضمان تنفيذ قرار الجمعية العامة، أعدّ المكتب خططاً مفصلة لوضع أدوات للمساعدة التقنية ولتقديم هذه المساعدة، وذلك رهناً بتوافر الأموال.

٦- وعملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣/٢٠١٢، واصل فريق الخبراء المعني بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء أعماله، في إطار ولايته، بغية تقديم تقرير عمّا أحرزه من تقدّم إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الثانية والعشرين. وبناء على دعوة من حكومة الأرجنتين، عقد فريق الخبراء اجتماعه الثاني في بوينس آيرس من ١١ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ونظر فريق الخبراء في المجالات التسعة الأولية التي حدّدت أثناء اجتماعه الأول، واستبان مجموعة مفصلة من الأحكام والقواعد، بهدف مواصلة النظر في إمكانية تنقيح القواعد النموذجية الدنيا. وتقرير الأمانة عن عمل فريق الخبراء معروض على اللجنة (E/CN.15/2013/23).

٧- وعملاً بقرار اللجنة ١/٢١، عمّم المكتب مشروع التوصيات الأولية بشأن مراقبة وتنظيم الخدمات الأمنية المدنية الخاصة وبشأن إسهامها في منع الجريمة وسلامة المجتمع ("مشروع توصيات أبو ظبي الأولية") على جميع الدول الأعضاء، طالباً منها الرد عليها. وهناك تقرير معروض على اللجنة يلخّص تلك الردود (E/CN.15/2013/20).

## ثالثاً- تحليل الاتجاهات

٨- تؤكّد المعايير والقواعد أهمية الأدلة التجريبية في ضمان فعالية منع الجريمة وإقامة العدل. ويقوم المكتب بجمع وتحليل البيانات الإحصائية الواردة من الدول الأعضاء، ويضع معايير إحصائية لتحسين نوعية البيانات، ويقدم دعماً تقنياً لتعزيز القدرات الوطنية على إعداد البيانات وتحليلها.

٩- وفي عام ٢٠١٢، واصل المكتب جمع البيانات عن جرائم مختارة من خلال دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية. وعقب صدور قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠١٢، المعنون "تحسين نوعية الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية وزيادة توافرها من أجل وضع السياسات"، تم توسيع نطاق شبكة

جهات الوصل الوطنية لتنسيق الاستجابات الوطنية للدراسة الاستقصائية، مما كان له تأثير إيجابي على معدلات استجابة البلدان. وتُنشر البيانات المجمعة من خلال الدراسة الاستقصائية على الموقع الشبكي للمكتب بانتظام تسهياً لاطلاع طائفة واسعة من المستعملين عليها.<sup>(٦)</sup> وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، أصدر المكتب تحديثاً لمجموعة البيانات المتعلقة بالقتل العمد، مع بيانات شاملة عن جرائم القتل وردت من ٢٠٧ بلدان وأقاليم.<sup>(٧)</sup>

١٠- وانصبّ التركيز في الأعمال المتعلقة بتحسين المعايير الإحصائية بشأن إحصاءات الجريمة على التصنيف الدولي للجريمة لأغراض إحصائية، وهو أداة تُمس الحاجة إليها لتعزيز اتساق البيانات المتعلقة بالجريمة وأهميتها وقابليتها للمقارنة على الصعيد الدولي. وبعد أن أقرّ مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في حزيران/يونيه ٢٠١٢ مبادئ وإطار وضع تصنيف دولي للجرائم لأغراض إحصائية، عُقد اجتماع تشاوري في المكسيك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وُضع فيه مشروع أولي للتصنيف الدولي للجرائم لأغراض إحصائية. وبغية المضي في القيام بهذا العمل، قُدّمت خريطة طريق لوضع تصنيف كامل إلى اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة (انظر الوثيقة E/CN.3/2013/11).

١١- وواصل المكتب دعمه التقني للدول الأعضاء من أجل وضع إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية. فبالتعاون مع مركز الامتياز في إحصاءات الحوكمة والسلامة العامة والإيذاء والعدالة، الذي أنشأه المكتب والمعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا في المكسيك، عُقد المؤتمر الدولي الأول المعني بإحصاءات الحكومة والسلامة العامة والإيذاء والعدالة، في أغواسكالينتيس بالمكسيك، في أيار/مايو ٢٠١٢. وشملت أنشطة المساعدة التقنية الأخرى عقدَ حلقات عمل بشأن الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء في المكسيك (لبلدان أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي)، وفي تايلند (لبلدان جنوب شرق آسيا). وساعد المكتب أيضاً السلطات الوطنية في أفغانستان والفلبين وبلدان غرب البلقان في إجراء دراسات استقصائية عن الفساد والإيذاء.

## رابعاً- استحداث الأدوات وتقديم الإرشادات

١٢- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب وضع كتيبات ومناهج تدريبية ومذكرات إرشادية لدعم المساعدة التقنية في مختلف مجالات منع الجريمة والعدالة الجنائية.

(٦) متاحة على الرابط التالي: [www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/statistics/crime.html](http://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/statistics/crime.html)

(٧) متاحة على الرابط التالي: [www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/homicide.html](http://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/homicide.html)

١٣- وفي مجال المسائل المتعلقة بمنع الجريمة، وضع المكتب لموظفيه مذكرة إرشادية بشأن مراعاة منع الجريمة في أعماله من أجل تعزيز قدراته الميدانية. وتستند هذه المذكرة إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢/٢٠٠٥ و ٢٤/٢٠٠٨، اللذين طُلب فيهما إلى المكتب أن يعالج بجلاء عنصر منع الجريمة في برنامج عمله بغية التوصل إلى نهج متوازن بين تدابير منع الجريمة وتدابير العدالة الجنائية. وتقدم المذكرة مشورة عملية بشأن البرامج لإدراج منع الجريمة باعتباره مكوناً شاملاً من مكونات أعمال المكتب في البرامج المواضيعية والإقليمية والقطرية، وفي مشاريع المساعدة التقنية، نظراً لاستناد هذه المذكرة استناداً راسخاً إلى الاتفاقيات والمعايير والقواعد ذات الصلة.

١٤- وفي مجال منع الجريمة أيضاً، نشر المكتب الدليل التمهيدي بشأن تفادي العودة إلى الجريمة وإعادة إدماج المجرمين في المجتمع.<sup>(٨)</sup> ويبيّن الدليل الممارسات الواعدة للحد من معاودة الإحرام بالتصدي للتحديات التي تواجه إعادة إدماج المجرمين في المجتمع، وبخاصة المسجونين منهم أو الذين سُجنوا من قبل. ويمكن استخدام هذه الأداة في سياقات متنوعة في إطار مشاريع بناء القدرات والمساعدة التقنية. ويمكن أن يستخدمها كل من يشارك في إجراءات العدالة الجنائية أو المعنيون بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، بمن فيهم مقررّو السياسات، والمشرّعون، والقضاة، والمسؤولون عن إنفاذ القانون، ومديرو السجون وموظفوها، وضباط الوضع تحت المراقبة والإفراج المشروط، والمزوّدون بالخدمات، وأعضاء المنظمات غير الحكومية.

١٥- وفيما يتعلق بإصلاح جهاز الشرطة، وضع المكتب دليل التدريب بشأن ضبط الأمن في المناطق الحضرية ليكمل الدليل التمهيدي بشأن ضبط الأمن في المناطق الحضرية،<sup>(٩)</sup> الذي صدر في العام الماضي. ويسعى دليل التدريب إلى بناء القدرات التشغيلية لضباط الشرطة العاملين على الخطوط الأمامية، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، عن طريق تلقينهم مفاهيم أساسية في استراتيجيات ضبط الأمن، والنهج والممارسات التي تمكن الشرطة والمجتمعات المحلية من التعاون بغية منع الجريمة. وتتضمن الأداة معلومات

(٨) متاح على الرابط التالي: [www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/crimeprevention/Introductory\\_Handbook\\_on\\_the\\_Prevention\\_of\\_Recidivism\\_and\\_the\\_Social\\_Reintegration\\_of\\_Offenders.pdf](http://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/crimeprevention/Introductory_Handbook_on_the_Prevention_of_Recidivism_and_the_Social_Reintegration_of_Offenders.pdf).

(٩) متاح على الرابط التالي: [http://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/crimeprevention/11-80387\\_ebook.pdf](http://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/crimeprevention/11-80387_ebook.pdf).

أساسية حول تكنولوجيات الاتصالات المبتكرة التي تستخدمها الشرطة للتوعية ومنع النشاط الإجرامي والحد منه.

١٦- وفيما يتعلق بدوائر النيابة العامة، يعمل المكتب، بالاشتراك مع الرابطة الدولية لأعضاء النيابة العامة، على صياغة دليل لمساعدة الممارسين على تنفيذ المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٠ بشأن دور أعضاء النيابة العامة ومعايير هذه الرابطة لعام ١٩٩٩ بشأن المسؤولية المهنية لأعضاء النيابة العامة وبيان واجباتهم وحقوقهم الأساسية. ونوقشت الخطوط العريضة للدليل في المؤتمر الإقليمي لأفريقيا والمحيط الهادئ الذي عقدته الرابطة الدولية لأعضاء النيابة العامة الذي عُقد في آب/أغسطس ٢٠١٢، وفي المؤتمر السنوي السابع عشر للرابطة الدولية لأعضاء النيابة العامة الذي عُقد من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

١٧- وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، يعمل المكتب ومعهد تايلند للعدالة على وضع دليل لأعضاء النيابة العامة يتناول حالات العنف ضد المرأة، استجابة لدعوة الجمعية العامة للمكتب بأن يضمن استخدام ونشر الصيغة المحدثة للاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية للقضاء على العنف ضد المرأة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، على أوسع نطاق ممكن (قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٢٨، المرفق)، بطرائق منها وضع أو تنقيح الأدوات ذات الصلة، كالكتيبات والأدلة التدريبية والبرامج والنماذج لكل جزء من أجزاء الصيغة المحدثة للاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية.

١٨- والمكتب بصدد إعداد أداة مبتكرة للحصول بسرعة على المساعدة القانونية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة العدالة في مؤسسات المجتمع المفتوح، بعنوان "الحصول على المساعدة القانونية بسرعة في التحقيقات والإجراءات الجنائية: دليل ومنهاج تدريبي لمقرري السياسات والممارسين". وسوف تساعد هذه الأداة الدول الأعضاء على وضع خطط للحصول بسرعة على المساعدة القانونية وسوف تشمل مناهج تدريبية لمقدمي المساعدة القانونية والمسؤولين عن إنفاذ القانون.

١٩- وفيما يتعلق بإصلاح السجون وبدائل السجن، وبالإضافة إلى الدليل التمهيدي بشأن تفادي العودة إلى الجريمة وإعادة إدماج الجرمين في المجتمع، المشار إليه أعلاه، نشر المكتب الدليل الخاص بالنقل الدولي للمحكوم عليهم<sup>(١٠)</sup> ويركّز هذا الدليل في الأساس على كيفية وضع الترتيبات الخاصة بنقل الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن في بلد ما بحيث يمكنهم،

(10) متاح على الرابط التالي: [www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/11-88322\\_ebook.pdf](http://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/11-88322_ebook.pdf)

حسب الاقتضاء، قضاء فترة عقوبتهم في بلد آخر (بلدهم الأصلي في أغلب الأحيان) وفقاً لقانون الدولة المستقبلية. والأداة الثالثة في مجال إصلاح السجون، التي يعكف المكتب الآن على وضعها في صيغتها النهائية بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، هي دليل استراتيجيات الحد من اكتظاظ السجون. ويعكس هذا المنشور الاعتراف المتزايد بأن العقبة الرئيسية التي تعترض تنفيذ أحكام القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء هي اكتظاظ السجون. ويُذكر على وجه التحديد أن هذا الدليل يقدم لمحة عامة عن أهم جوانب موضوع اكتظاظ السجون التي تتمحور حول العدالة الجنائية، بما في ذلك أسبابه ونتائجه. ويعقب هذا التحليل عرض عام تفصيلي وذو توجه عملي للنهج الواعدة للحد من اكتظاظ السجون، يستند أيضاً إلى مجموعة متنوعة من الأمثلة على الممارسات الدولية الجيدة.

٢٠- وفيما يتعلق بمسألة السجينات والمجرمات تحديداً، يعمل المكتب ومعهد تايلند للعدالة على وضع نمطتين للتدريب على قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك). وتمشيا مع هيكل قواعد بانكوك، سوف تستهدف النمطة الأولى موظفي السجون في الأساس (معاملة السجينات)، بينما ستستهدف النمطة الثانية أعضاء النيابة العامة والقضاة (التدابير غير الاحتجازية للمجرمات). وعلاوة على ذلك، يستكشف المكتب الآن، على أساس إقليمي، إمكانية تنفيذ أنشطة بحث متعمقة على صلة بالمرأة والسجن ومعاملة السجينات.

٢١- وفي مجال توفير العدالة للأطفال، ركّز المكتب على ترجمة الأدوات الموجودة. ويُشار على وجه الخصوص إلى أن الأداة المسماة معايير تصميم وتقييم برامج إصلاح قضاء الأحداث، التي وُضعت بالتشارك مع الفريق المشترك بين الوكالات المعني بقضاء الأحداث، متاحة الآن باللغات الإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية. كما بدأ العمل بالمبادئ التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها، وهي مجموعة أدوات تدريب على الإنترنت لفائدة المهنيين في مجال إنفاذ القانون والأخصائيين الاجتماعيين وأعضاء النيابة العامة والقضاة والمحامين والمهنيين في مجال الرعاية الصحية ومقدمي خدمات العدالة غير الرسمية، وهي متاحة حالياً بالإنكليزية والفرنسية.<sup>(١١)</sup>

(11) متاحة على الرابط التالي: [www.unodc.org/justice-child-victims](http://www.unodc.org/justice-child-victims).



## خامساً - تقديم مساعدة تقنية مستديمة

### ألف - أفريقيا

٢٢- قدّم المكتب، في شرق أفريقيا، المساعدة التقنية إلى كينيا والصومال<sup>(١٢)</sup> وإثيوبيا وجنوب السودان وكذلك إلى سيشيل وموريشيوس وجمهورية تنزانيا المتحدة. ففي كينيا، أكّد المكتب والشركاء في التنمية الالتزام بتوفير الدعم الطويل الأمد من أجل تحول تشريعي وسياساتي ومؤسسي في قطاع الشرطة. ويدعم المكتب حكومة كينيا في تنفيذ برنامج إصلاح قطاع الشرطة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ الذي يسعى إلى تحويل دائرة الشرطة الوطنية إلى مؤسسة للكينيين تتسم بالفعالية والكفاءة وخاضعة للمساءلة وحديرة بالثقة. وفي عام ٢٠١٢ أيضاً، أجرى المكتب دراسة حول بدائل السجن وإعادة إدماج المجرمين في المجتمع؛ وتهدف هذه الدراسة إلى مساعدة كينيا في منع معاودة الإجرام وإلى الحد من اكتظاظ السجون. وفي الصومال، أجرى المكتب ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تقييماً لنظام السجون في مقديشو وفي جنوب وسط الصومال؛ وسوف يشكل التقرير الذي أُعد عن هذا التقييم أساس الأنشطة في هذا المجال. وقدم المكتب برنامجه في مجال العدالة الجنائية إلى السلطات المحلية في صوماليلاند في نيسان/أبريل ٢٠١٢. ويهدف هذا البرنامج إلى دعم تنقيح الإطار التشريعي القائم للقوانين التشريعية والإجرائية الرئيسية، وتسهيل إنشاء و/أو تعزيز مؤسسات العدالة، وزيادة إمكانيات الاحتكام إلى العدالة عن طريق تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لضباط الشرطة وأعضاء النيابة العامة والقضاة. وفي إثيوبيا، أفضى تقييم كامل لنظام العدالة الجنائية، أُجري في عام ٢٠١١، إلى قيام النظراء الوطنيين بوضع برنامج وطني متكامل وتصديقه، مع برنامج فرعي بشأن إصلاح نظام العدالة الجنائية سوف يبدأ تنفيذهما في مطلع عام ٢٠١٣.

٢٣- وفي جنوب السودان، يساعد البرنامج القائم لإصلاح السجون<sup>(١٣)</sup> الذي بدأ في عام ٢٠٠٧ على تحسين الإطار القانوني والسياساتي، وتدريب موظفي السجون، وتقديم الرعاية الصحية في السجون؛ كما يساعد على إنشاء مركز تدريب لخدمة السجون ولجنة للربط في مجال العدالة الجنائية، تُعقد مرة كل شهرين وتضم ممثلين عن سلطات السجن والشرطة والسلطة القضائية ووزارة الشؤون القانونية والتنمية الدستورية، ومكتب النائب العام ووزارة

(12) مشروع XEAU78، المعنون "العدالة: البرنامج الإقليمي لشرق أفريقيا".

(13) مشروع SDNX06، المعنون "المساعدة في عملية إصلاح السجون في جنوب السودان (المرحلة الثالثة)".

الشؤون الجنسانية والطفل والرفاه الاجتماعي. ويسهم برنامج الإصلاح أيضا في إنشاء مهام الاتصال بالحاكم والوضع تحت المراقبة. ووضِع برنامج أوسع نطاقا لتعزيز قدرات دائرة السجون من أجل إعداد الدائرة بفعالية لإدارة أكاديمية للتدريب ومن أجل دعم العمل المقرر للقسم الاستشاري لشؤون الإصلاحات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وفي مجال قضاء الأحداث، يقوم المكتب حاليا بإعداد اقتراح بشأن دعم الجهود الوطنية المبذولة في جنوب السودان بهدف بناء نظام عملي لقضاء الأحداث يتماشى مع المعايير الدولية.

٢٤- وفي شرق أفريقيا أيضا، ينفذ المكتب مجموعة من أنشطة منع الجريمة والعدالة الجنائية في إطار مشاريع لمكافحة القرصنة.<sup>(١٤)</sup> وقدّم برنامج مكافحة القرصنة،<sup>(١٥)</sup> الذي يتخذ من نيروبي مقراً له، الدعم لنظم العدالة الجنائية في جمهورية تنزانيا المتحدة وسانغلي وكنيا وموريشيوس، من أجل بناء القدرات على إجراء محاكمات عادلة وفعّالة للمشتبه بارتكابهم أعمال قرصنة الذين تسلمهم قوات البحرية الدولية، فضلا عن تهيئة ظروف آمنة وإنسانية لهم في السجن. وفي إطار برنامج نقل السجناء من القرصنة،<sup>(١٦)</sup> يقوم المكتب حاليا بتنفيذ أنشطة لبناء القدرات على تهيئة ظروف آمنة وإنسانية في السجون تمشيا مع المعايير الدولية، من أجل إعادة الصوماليين المدانين بالقرصنة في ولايات قضائية أخرى إلى الصومال لقضاء فترات عقوبتهم. وتُستكمل هذه الأنشطة بمشروع جديد للمكتب مدته سنتان لمنع أعمال القرصنة، يركّز على بوتلاند وغالمودوغ ويرمي إلى توعية الجمهور بالآثار السلبية للقرصنة وإلى تعزيز مصادر الرزق البديلة.<sup>(١٧)</sup> وينفذ المشروع بالشراكة مع شيوخ القبائل والسلطات الحكومية والزعماء الدينيين والمدارس ووسائل الإعلام في الصومال، ويعتبر عنصرا أساسيا من استراتيجية طويلة الأمد لمكافحة القرصنة.

٢٥- وفي غرب أفريقيا، يضطلع المكتب بعمليات في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية في غينيا-بيساو وموريتانيا ونيجيريا. ففي غينيا-بيساو، ينفذ المكتب مشروعاً لإصلاح السجون

(14) يرد مزيد من المعلومات في تقرير المدير التنفيذي عن مكافحة مشكلة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر (E/CN.15/2013/17).

(15) مشروع XEAX20، المعنون "مكافحة القرصنة البحرية في القرن الأفريقي، برنامج في إطار الصندوق الاستثماري لدعم مبادرات الدول التي تتصدى للقرصنة قبالة سواحل الصومال" ومشروع XAMT72، المعنون "مكافحة القرصنة البحرية في القرن الأفريقي والمحيط الهندي: زيادة القدرات الإقليمية لردع القرصنة واحتجازهم ومحاكمتهم".

(16) مشروع SOMX54، المعنون "برنامج لنقل السجناء من القرصنة، وإدخال تحسينات على إطار العدالة الجنائية المرتبطة به في بوتلاند وصومالييلاند".

(17) مشروع SOMX61، المعنون "حملة الدعوة إلى مكافحة القرصنة وإيجاد مصادر رزق بديلة".

بغية إصلاح البنية التحتية وبناء قدرات موظفي السجون وفقاً للمعايير الدولية.<sup>(١٨)</sup> وبعد الانقلاب الذي وقع في نيسان/أبريل ٢٠١٢، أجرى المكتب، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين، مقابلات مع سجناء وموظفين في السجون لتقييم احتياجاتهم؛ وقام المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً بتجميع وتوزيع القوانين السارية والقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء على حراس السجون. وفي شراكة مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا-بيساو، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ينفذ المكتب أيضاً مشروعاً آخر في مجال إقامة العدل<sup>(١٩)</sup> تشمل أنشطته توعية المجتمع المدني وأجهزة إنفاذ القانون بحقوق الإنسان والاستراتيجيات الوطنية للأمن العام ورصد الجريمة والعنف، مع تركيز خاص على العنف الجنساني.

٢٦- وفي الرأس الأخضر، قدّم المكتب المشورة في مجال السياسات العامة إلى الحكومة وساعد على وضع برنامج أنشطة في مجال قضاء الأحداث استناداً إلى النتائج والتوصيات المتمخضة عن تقييم للاحتياجات من المساعدة التقنية أجري في عام ٢٠١١.

٢٧- وفي موريتانيا، يقوم المكتب بتنفيذ برنامج لبناء القدرات في مجال منع الجريمة وسيادة القانون، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. ويهدف البرنامج إلى منع التوترات بين مختلف الطوائف. وتمثل مشاركة المكتب في إنشاء آليات للعدالة المجتمعية تهدف إلى النهوض بمجهود الوساطة. وهذا ما يوفر للفئات المهمشة إمكانية الاحتكام إلى العدالة من خلال تعزيز قدرات الوسطاء التقليديين ("المصلحون") في المناطق التي لا توجد فيها آليات للعدالة الرسمية ومن خلال إنشاء شبكة من المساعدات القانونية.<sup>(٢٠)</sup>

٢٨- وفي نيجيريا، بدأ المكتب العمل ببرنامج شامل بعنوان "تقديم الدعم لقطاع العدالة في نيجيريا" للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦.<sup>(٢١)</sup> وسوف يدعم المشروع جهود الحكومة الرامية إلى تحسين إقامة العدل من خلال (أ) فعالية التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات قطاع العدالة، مع تحسين الإطارين القانوني والسياسي؛ و(ب) تعزيز الهياكل التنفيذية وقدرات الموظفين في

(18) مشروع GNBT34، المعنون "إصلاح سجون مختارة وتدريب موظفيها".

(19) مشروع GNBU47، المعنون "تعزيز إقامة العدل وسيادة القانون في غينيا-بيساو".

(20) تتوافر معلومات إضافية على الرابط التالي:

[www.unodc.org/westandcentralafrica/en/wsmauritania1010.html](http://www.unodc.org/westandcentralafrica/en/wsmauritania1010.html)

(21) مشروع NGA18.

هذا القطاع؛ و(ج) زيادة إمكانية الاحتكام إلى العدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، خاصة بالنسبة للفئات المحرومة والضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال وذوو الإعاقة. وسوف يحسّن هذا المشروع آليات المساءلة، وإشراك المجتمع المدني في مؤسسات العدالة، مما سيؤدي إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان، وثقة الجمهور في نظام العدالة.

٢٩- وفي الجنوب الأفريقي، واصل المكتب تنفيذ مشاريع في جنوب أفريقيا على الصعيد الوطني، وفي إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على الصعيد الإقليمي. وتغطي هذه المشاريع حماية الضحايا وتمكينهم<sup>(٢٢)</sup> ومنع العنف ضد المرأة والطفل،<sup>(٢٣)</sup> بطرائق منها إنشاء مراكز جامعة للخدمات،<sup>(٢٤)</sup> وتنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل وعروض إيضاحية ومعارض. ويقدم المكتب أكثر من ٤ ملايين دولار في شكل منح لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل مباشرة مع الضحايا وينفذ برنامجاً لتقديم المشورة للجنة والضحايا والأزواج. وأبرز تقييم برنامج تمكين الضحايا عدداً من العبر المستخلصة المهمة وأفضل الممارسات.<sup>(٢٥)</sup> ويهدف المشروع الإقليمي، الذي يشمل ستة بلدان، إلى تعزيز قدرة المسؤولين عن إنفاذ القانون على التصدي بفعالية للعنف ضد المرأة.

## باء - آسيا

٣٠- يضطلع المكتب، في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، بأنشطة ذات صلة بمجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، معظمها في فييت نام وإندونيسيا. ففي فييت نام، واصل المكتب تنفيذ مشروع لمكافحة العنف العائلي انصب فيه التركيز على تدريب ضباط الشرطة والمسؤولين عن تقديم المساعدة القانونية.<sup>(٢٦)</sup> وعلاوة على ذلك، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أجرى المكتب وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقييماً لحالة المرأة في نظام العدالة الجنائية. ويركز التقييم على ضحايا العنف الجنساني، والنساء المخالفات للقانون، والنساء بوصفهن أطرافاً فاعلة ومهنيات في مجال العدالة الجنائية، فضلاً عن تحديد إجراءات ملموسة للمتابعة.

(22) مشروع XAMT15، المعنون "دعم برنامج جنوب أفريقيا لتمكين الضحايا".

(23) مشروع XAST17، المعنون "وضع تدابير فعّالة في مجال إنفاذ القانون للتصدي للعنف ضد المرأة في منطقة الجنوب الأفريقي".

(24) مشروع ZAFS15، المعنون "إنشاء مراكز جامعة للخدمات من أجل التصدي للعنف ضد المرأة".

(25) متاحة على الرابط التالي: [www.unodc.org/documents/evaluation/ProjEvals-](http://www.unodc.org/documents/evaluation/ProjEvals-2012/XAM_T15_Final_Report_24Sept2012.pdf)

[2012/XAM\\_T15\\_Final\\_Report\\_24Sept2012.pdf](http://www.unodc.org/documents/evaluation/ProjEvals-2012/XAM_T15_Final_Report_24Sept2012.pdf)

(26) مشروع VNMT28، المعنون "تعزيز قدرة قطاعي إنفاذ القانون والعدالة على منع العنف العائلي والتصدي له في فييت نام".

٣١- وفي إندونيسيا، يقوم المكتب بتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع يهدف إلى تعزيز نزاهة القضاء وقدراته.<sup>(٢٧)</sup> وفي إطار هذا المشروع، عقد المكتب حلقة عمل دولية حول إصلاح النظام القضائي القائم على النزاهة ودَعَمَ الإصلاح القانوني بتقديم المساعدة التقنية في وضع برنامج تثقيف القضاة المرشحين، الذي يركز على النزاهة ومهارات صنع القرار والأثر الاجتماعي للقرارات القضائية. ويدعم المشروع أيضا الرقابة الخارجية من خلال العمل بشكل وثيق مع اللجنة القضائية، وشبكة المراقبة القضائية، وهي شبكة من المنظمات غير الحكومية تنظم حملات مكافحة الفساد في تسع مقاطعات إندونيسية وتوفر خدمات بناء القدرات لعامة الجمهور على رصد المحاكم.

٣٢- وفي جنوب آسيا، وضع المكتب برنامجه الإقليمي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، بالتعاون مع النظراء الحكوميين من بنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند. ويضم برنامجا فرعيا بشأن الترويج لإقامة نظم عدالة جنائية تتسم بالفعالية والعدالة وتراعي الاعتبارات الإنسانية وتشمل المجالات المتعلقة بمنع الجريمة، ومعاملة السجناء، والعنف ضد المرأة وقضاء الأطفال. وسوف تنفذ الأنشطة المدرجة ضمن البرنامج الإقليمي بالتعاون الوثيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة من خلال شركاء الحكومة والمجتمع المدني في المنطقة.

٣٣- وفي آسيا الوسطى، نفذ المكتب أنشطة إما عن طريق مكتبه الإقليمي لآسيا الوسطى أو عن طريق مكاتبه القطرية ومكاتب برامجه في أفغانستان وأوزبكستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان وقيرغيزستان.

٣٤- وفي أفغانستان،<sup>(٢٨)</sup> سلّم المكتب مؤخرا مركز دعم العدالة السادس والأخير للحكومة الأفغانية. وهذا المركز الأخير يقع في قندهار، وسوف يُستخدم لدعم المسؤولين القضائيين في المقاطعة. وفي عام ٢٠١٢، تلقى ٩٣ من القضاة وأعضاء النيابة العامة التدريب في ثلاث مناطق من البلد في مواضيع تشمل الاتجار بالأشخاص وقوانين المخدرات ومنع الإرهاب. ويواصل المكتب المشاركة في رئاسة الفريق العامل المعني بإصلاح القانون الجنائي، وهو الآلية الأساسية التي أنشأتها الحكومة لالتماس مساهمات في تنقيح القوانين الجنائية. ويقوم الفريق العامل حاليا بتنقيح وتوحيد قانون العقوبات في أفغانستان. ويواصل المكتب، بالتعاون مع شركاء دوليين آخرين، التركيز على إصلاح قانون السجون؛ وتعزيز قدرات مديرية السجون ومراكز الاحتجاز؛ وتعزيز برامج إعادة تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم في

(27) مشروع IDNX27، المعنون "تعزيز نزاهة القضاء وقدراته في إندونيسيا، المرحلة الثالثة".

(28) مشروع AFGR87، المعنون "توسيع نطاق إصلاح نظام السجون في أفغانستان ليشمل المقاطعات"، ومشروع AFGT03، المعنون "توسيع نطاق بناء القدرات في مجال العدالة الجنائية ليشمل المقاطعات".

المجتمع وترسيخها؛ وتحسين ظروف الحبس. وفي مجال توفير العدالة للأطفال، درّب المكتب قضاة وأعضاء في النيابة العامة على تحسين الخدمات المقدمة للأطفال المخالفين للقانون وحماية حقوقهم. ووفّر المكتب أيضاً الدعم في تنفيذ بدائل للسجن لصالح الأحداث في مركز كابل المفتوح لإعادة تأهيل الأحداث.

٣٥- وفي باكستان، ينفذ المكتب أنشطة تشمل مجالات عديدة من ولاية العدالة الجنائية في إطار برنامجه المتكامل الوطني.<sup>(٢٩)</sup> وأنجز تحليل رئيسي لنظام إنفاذ القانون وأبلغت به حكومة باكستان وحكومات المقاطعات، ووضع مشروع قانون لضبط الأمن لتتظر فيه حكومة باكستان وحكومات المقاطعات. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ المكتب مبادرة لتحسين التحقيق في أماكن وقوع الجرائم والقدرة على جمع الأدلة، وسوف يتم في إطار هذه المبادرة توزيع معدات متخصصة ومواد مرجعية، وتدريب الموظفين المعنيين في جميع مراكز الشرطة بمقاطعتي بالوشستان وخيبر باختونخوا، وكذلك في مراكز الشرطة بكراتشي ولاهور. ووضع دليل بشأن التعاون بين الشرطة والنيابة العامة، وقد تلقى الموظفون المعنيون من جميع المقاطعات التدريب عليه. ووضع المكتب، في إطار عمله على إصلاح السجون، بالتعاون مع حكومة باكستان وحكومات المقاطعات، قواعد قياسية دولية للسجون - يمكن لكل مقاطعة تكييفها حسب مبتهاها - بغية تحسين المعايير المتعلقة بلوائح السجون وإدارتها، كما وضع مشروعاً لقانون السجون. ووضع دليل باكستان من أجل التفتيش الداخلي للسجون ودليل باكستان من أجل التفتيش الخارجي للسجون، وكتّيب عن الوضع تحت المراقبة والإفراج المشروط، ونُشرت هذه الأدلة إلى جانب تنظيم دورات تدريبية مخصصة لهذه المواضيع. وسيُتسع نطاق الأنشطة في المجالات ذات الصلة بالعدالة الجنائية اتساعاً كبيراً في عام ٢٠١٣.

٣٦- وفي جمهورية إيران الإسلامية، قدم المكتب المساعدة التقنية في مجالات إصلاح التشريعات الوطنية استناداً إلى معايير الأمم المتحدة، وقام بالتوعية وبناء القدرات فيما يتعلق بمسائل منع الجريمة والعدالة الجنائية، بما يتماشى مع برنامجها القطري للفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وفي هذا الصدد، نظّم المكتب مجموعة من الأنشطة تتعلق بمسائل من قبيل حماية الشهود على الجرائم وضحاياها، وفرض عقوبة الإعدام على مرتكبي الجرائم المتعلقة بالمخدرات.

٣٧- وفي قيرغيزستان، يقدم المكتب المساعدة التقنية لدعم إصلاح السجون.<sup>(٣٠)</sup> وينصبُّ التركيز على وضع السياسات والإصلاح التشريعي؛ وتعزيز القدرة المؤسسية لدائرة سجون

(29) مشروع PAKU84، المعنون "البرنامج الفرعي ٢ من برنامج باكستان القطري: العدالة الجنائية".

(30) مشروع KGZT90، المعنون "دعم إصلاح السجون في جمهورية قيرغيزستان".

الدولة؛ وتعزيز إدماج المجرمين في المجتمع؛ وتحسين الأوضاع في السجون. وبدعم من المكتب، اعتمدت حكومة قيرغيزستان استراتيجية وطنية جديدة لتطوير نظام السجون في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٢، استمر الإصلاح التشريعي أيضا باعتماد قانون معدّل، وأربعة مراسيم حكومية جديدة، و٥٣ من التعليمات الداخلية المنقحة لدائرة سجون الدولة تهدف إلى تحسين إدارة السجون ومعاملة السجناء. ونظم المكتب حلقة دراسية بشأن "إدارة الأنشطة المحدودة المدوّلة للدخل/برامج التدريب المهني في السجون"، وهو برنامج تدريبي شامل استفاد منه ٢٨٠ من موظفي السجون. ويجري الآن وضع دليل لدعم تنفيذ مناهج تدريب موظفي دائرة سجون الدولة. وشرع في تنفيذ ثلاثة أنشطة جديدة مدوّلة للدخل في سجنين، يعمل فيهما ١٥٥ سجيناً لإنتاج الخبز وحليب الصويا والمنسوجات. ووفّدت أشغال تحديد في أربعة سجون تهدف إلى تحسين مرافق الصرف الصحي لفائدة ٢ ٧٧٧ سجيناً.

٣٨- وفي أوزبكستان، وضع المكتب والمركز الوطني لحقوق الإنسان نشرات عن حقوق المحتجزين والشهود لتوزيعها على مراكز الشرطة ومراكز الاحتجاز قبل المحاكمة. وقام المكتب أيضا بتكييف النشرة المعنونة حقوق الإنسان والاحتجاز السابق للمحاكمة: دليل المعايير الدولية المتصلة بالاحتجاز قبل المحاكمة،<sup>(٣١)</sup> لفائدة القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين الأوزبك، مع معلومات إضافية خاصة بالقانون الأوزبكي المتعلق بالاحتجاز قبل المحاكمة. ونظّم المكتب، بالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين، دورات تدريبية للمدربين والقضاة والمحامين من مختلف المناطق بشأن أوامر الإحضار للمثول أمام المحكمة، ومنع وقمع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة للمشتبه بهم وللمتهمين.

## جيم- أمريكا اللاتينية والكاريبي

٣٩- في كولومبيا، يقوم المكتب بتنفيذ مشروع يساعد على إجراء عمليات مراجعة تدابير السلامة المحلية في ميدلين وسبع بلديات أخرى في مقاطعة أنتيوكيا، بغية جمع معلومات دقيقة عن حالة الجريمة على الصعيد المحلي.<sup>(٣٢)</sup> وتحدّد الدراسات الصلات بين إنتاج المخدرات غير المشروعة وتنظيمات الاتجار والعنف. وقد عقدت البلديات ووزارة العدل والقانون آمالا عريضة في هذا الصدد، وتتطلع إلى إجراء دراسات مماثلة في مناطق أخرى. وينفذ المكتب

(31) *Human Rights and Pretrial Detention: A Handbook of International Standards relating to Pretrial*

*Detention*, Professional Training Series No. 3 (United Nations publication, Sales No. E.94.XIV.6).

(32) مشروع COLU99، المعنون "تعزيز سياسات الأمن العام في كولومبيا"، ومشروع GLOT63، المعنون "دعم الإصلاح في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية".

مشروعاً آخر يهدف إلى حماية الفئات الضعيفة في بلدية سواتشا، بالتركيز على النساء والمشردين داخليا والأطفال والشبان، بطرائق منها وضع وتنفيذ سياسات عامة، وإنشاء مجموعات مراقبة مدنية وآليات للمتابعة.<sup>(٣٣)</sup> وبالإضافة إلى ذلك، بدأ المكتب، في شراكة مع الاتحاد الدولي لأرض الإنسان، تنفيذ مشروع لبناء القدرات في مجال قضاء الأحداث يستهدف القضاة وأعضاء النيابة العامة والمسؤولين عن إنفاذ القانون من بوغوتا وكالي وميدلين.

٤٠- وفي إكوادور وبيرو، يقوم المكتب بتجميع السوابق القضائية المتعلقة بالأحداث. ومن المقرر أن تصدر الخلاصتان المتعلقةتان بالبلدين خلال عام ٢٠١٣. وتسليط الخلاصتان الضوء على القضايا التي قدّم القضاة فيها تحليلاً جيداً للوقائع والقانون الواجب التطبيق فيها، اختاروا، حيثما كان ذلك ممكناً، بديلاً للحبس يرمي إلى إعادة تأهيل الأحداث المجرمين.

٤١- وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، يشجّع المكتب على تنفيذ القانون الجديد بشأن السلطة القضائية، بدعم المناقشات وتدريب الموفّقين القضائيين على المستوى الوطني.<sup>(٣٤)</sup> ويقدم المكتب المساعدة التقنية بشأن إصلاح قانون الإجراءات الجنائية وبشأن مشروع قانون العدالة الجنائية الخاصة بالأحداث. ويجري المكتب دراسات في مجالي العدالة التصالحية وإعادة تأهيل المجرمين بغية مساعدة وزارة العدل على تعزيز سياستها الجنائية. وينفّذ المكتب حالياً مشاريع تجريبية بشأن العدالة التصالحية لصالح الأحداث المخالفين للقانون، من أجل زيادة إمكانيات الاحتكام إلى العدالة، والتوعية بالممارسات المتّبعة في العدالة التصالحية. ويدعم المكتب أيضاً السلطات المحلية في إجراء دراسة بشأن أفضل الممارسات في ضبط الأمن بالمجتمعات المحلية.

٤٢- وفي البرازيل، واصل المكتب تعزيز برنامجه الخاص بمنع الجريمة.<sup>(٣٥)</sup> وينفذ المكتب، بالتعاون مع خمسة كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، أنشطة منسقة في مجال منع الجريمة، بما في ذلك التدريب وحشد المجتمع المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج "شباب قادر على التعبير عن نفسه"، وهو أكبر مشروع من مشاريع المكتب بموّلته القطاع الخاص، يعقد

(33) مشروع COLX18، المعنون "تحسين ظروف الأمن البشري للفئات الضعيفة في سواتشا بكونومبيا من خلال إيجاد حلول للحماية الاجتماعية تقوم على التشارك والتكامل والاستدامة".

(34) مشروع BOLX01، المعنون "دعم العملية الانتقالية للنموذج الديمقراطي في بوليفيا: التشجيع على التغيير بسلام" ومشروع GLOT63، المعنون "دعم الإصلاح في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية".

(35) مشروع BRAT83، المعنون "الأمن مع المواطنة: منع العنف وتعزيز المواطنة بالتركيز على الأطفال والمراهقين والشبان من الفئات الضعيفة في المجتمعات المحلية البرازيلية" ومشروع BRAX16، المعنون "شباب قادر على التعبير عن نفسه: المواطنة والاحتكام إلى العدالة وثقافة السلام".



حلقات عمل ويعزز فرص التطوير. بمجهود ذاتي لمنع حدوث أعمال عنف محلية. وأجرى المكتب، بالتعاون مع الحكومة البرازيلية، دورات تدريبية للسلطات المحلية بشأن منع تعاطي المخدرات والعنف. وعزز المكتب أيضا شراكته مع جائزة دوق أدنبرة لتنفيذ برنامج لمنع الجريمة وإعادة إدماج المجرمين في المجتمع.

٤٣- وفي المكسيك، يساعد المكتب حكومة ولاية نويفو ليون، في مجال منع الجريمة، على تحسين قدرة بلدياتها على تنفيذ البرامج المحلية لتطوير المهارات الأسرية التي تقلل من عوامل الخطر من قبيل تعاطي المخدرات، والعنف العائلي، والعنف ضد المرأة والطفل، والجريمة.<sup>(٣٦)</sup> وفي مجال إصلاح قطاع الشرطة، أجرى المكتب تقييما للنموذج الجديد للشرطة الاتحادية المكسيكية بناء على طلب السلطات المكسيكية.<sup>(٣٧)</sup> وكان الهدف من ذلك تقييم إجراءات الشرطة الاتحادية وهياكلها، من قبيل قدراتها على منع الجريمة وعلى إدارة الموارد البشرية. وساعد التقييم على تنفيذ نموذج أمني جديد والتعرف على أفضل الممارسات. ويشكل المشروع نقطة انطلاق لمستقبل التعاون على التحليل وتبادل المعلومات. وفيما يتعلق بحماية وسائل الإعلام، ومنع الجرائم ذات الصلة، ساعد المكتب، في إطار شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومفوضية حقوق الإنسان، على وضع استراتيجية وطنية لتعزيز الأمن والعدالة لفائدة وسائل الإعلام في المكسيك.<sup>(٣٨)</sup> وتشمل النتائج المحققة إنشاء آلية وطنية لمنع الجرائم ضد الصحفيين، ومساندة الضحايا، ووضع بروتوكولات ولوائح للسلطات الاتحادية وسلطات الولايات. وفي تشياباس، يواصل المكتب تنفيذ مشروع بشأن منع نشوب النزاعات وبناء السلام في المجتمعات المحلية مع المشردين داخليا، بالتعاون مع عدد من الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.<sup>(٣٩)</sup> ويشجع المشروع على احتكام أفراد المجتمعات المحلية المشردين إلى العدالة من خلال إذكاء الوعي لدى القضاة وأعضاء النيابة العامة وواضعي السياسات وتدريبهم. ويساعد كلاً من مكتب النائب العام ومحكمة العدل العليا في الانتقال إلى العمل بنظام المغارمة.

(36) مشروع MEXX13، المعنون "تطوير المهارات الأسرية لمنع السلوكيات الشديدة الخطورة لدى الشبان".

(37) مشروع MEXX62، المعنون "تقييم النموذج الجديد للشرطة الاتحادية المكسيكية".

(38) مشروع MEXX05، المعنون "الاستطلاع الوطني لوضع استراتيجية وطنية بشأن تعزيز الأمن والعدالة لفائدة وسائل الإعلام في المكسيك".

(39) مشروع MEXT99، المعنون "منع نشوب النزاعات وتوافق الآراء وبناء السلام في المجتمعات المحلية مع المشردين داخليا في ولاية تشياباس بالمكسيك (٢٠٠٩-٢٠١٢)".

٤٤ - وفي بنما، يواصل المكتب تنفيذ مشروع لإصلاح السجون.<sup>(٤٠)</sup> ففي عام ٢٠١٢، أنجز المكتب المرحلة الأولى من هذا المشروع، التي شملت الموافقة على خطة لإصلاح السجون وتنفيذها، وتعزيز قدرات الموظفين وتحديد تدابير ترمي إلى الحد من اكتظاظ السجون. وتشمل المجالات التي ينصب عليها التركيز في المرحلة الثانية، الممتدة من آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، دعم أكاديمية التدريب في مجال السجون؛ وتهيئة ظروف أحسن للسجناء؛ وتعزيز برامج التعليم، والعمل، والإنتاج للمحتجزين. ويُجرى كثير من الأنشطة في المرحلة الثانية بالتنسيق مع معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ومع مركز الامتياز المعني بإصلاح السجون والحد من الطلب على المخدرات الذي يوجد مقره في الجمهورية الدومينيكية.<sup>(٤١)</sup> وفي بنما أيضاً، يعمل المكتب مع الكيانات الحكومية، بما في ذلك الشرطة الوطنية ووزارة الأمن العام، على اتخاذ مبادرات جديدة لمنع العنف والجريمة وتطوير القدرات المؤسسية ذات الصلة. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، ساعد هذا المشروع في بناء القدرات على تحليل أعمال العنف والقدرات المؤسسية المتعلقة بُمُهِج تحقيق أمن المواطن القائمة على مراعاة الفروق بين الجنسين وحقوق الإنسان، وساعد على تحسين نظام قضاء الأحداث ومنع العنف ضد المرأة.

٤٥ - وفي السلفادور، أجرى المكتب تقييماً ثانياً لنظام السجون في البلد<sup>(٤٢)</sup> في إطار برنامجه للأثر المتكامل الخاص بالسلفادور المعنون "تعزيز سيادة القانون والأمن العام للتصدي للإجرام"، حظي بموافقة المكتب والحكومة. وفي حين ركّز التقييم الأول، الذي أجري في عام ٢٠١٠، على الجوانب الأمنية، فإن التقييم الثاني يركّز على برامج إعادة التأهيل السابقة للإفراج واللاحقة له وعلى فئات خاصة من السجناء. وسوف يتابع المكتب هذه المسألة مع حكومة السلفادور لضمان إيلاء الاهتمام الواجب للتوصيات المنبثقة عن التقييم.

٤٦ - وفي منطقة البحر الكاريبي، نظّم المكتب حلقة عمل إقليمية في سانت لوسيا حول إصلاح السجون وبدائل السجن لنشر النتائج والتوصيات المنبثقة عن تقييم السجون الذي أجراه عام ٢٠١٠ في بلدان مختارة من منظمة دول شرق البحر الكاريبي (سانت لوسيا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين)، بالإضافة إلى بربادوس والجمهورية الدومينيكية. ويشمل هذا التقييم نظام السجون، والتشريعات المتعلقة بالسجون، فضلاً عن القوانين والممارسات المتعلقة ببدائل السجن. وأُخذت التوصيات أساساً لوضع

(40) مشروع PANX12، المعنون "دعم إصلاح السجون في جمهورية بنما (المرحلتان الأولى والثانية)".

(41) مشروع DOMV07، المعنون "إنشاء مركز امتياز معني بإصلاح السجون والحد من الطلب على المخدرات".

(42) مشروع GLOT63، المعنون "تقديم الدعم للإصلاح في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية".

خطة عمل وافق عليها المشاركون في حلقة العمل. وركّزت على كيفية تحسين إدارة السجون ومعاملة السجناء وتنفيذ بدائل للسجن، بمراعاة ارتفاع نسبة المسجونين بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات. وقد أبرزت الاتصالات التي أجريت مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي في إطار متابعة هذا الموضوع الحاجة إلى إنجاز التقييم في بلدان أخرى أعضاء في المنظمة (أنتيغوا وبربودا ودومينيكا ومونتسيرات وغرينادا) بغية تيسير اعتماد نهج دون إقليمي لإصلاح السجون، وتعظيم أثر أي أنشطة للتدريب وبناء القدرات في هذا المجال.

## دال - شمال أفريقيا والشرق الأوسط

٤٧- في مصر، وضع المكتب مشروعا لتعزيز قدرات السلطات المصرية على التخطيط الاستراتيجي في مجالي العدالة الجنائية وإنفاذ القانون، يركّز على إصلاح قطاعي الشرطة والإصلاحات في الأمد الطويل، بطرائق منها إجراء المشاورات وعقد الاجتماعات وتبادل أفضل الممارسات لأصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين، بما في ذلك المجتمع المدني.<sup>(٤٣)</sup> وقد نظم المكتب حتى الآن جولتين دراسيتين إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، بشأن مواضيع الرقابة والمساءلة وتقنيات التحقيق الجنائي. وفي إطار مشروع مستقل يركّز على قضاء الأحداث،<sup>(٤٤)</sup> يعمل المكتب والمنظمة غير الحكومية المسماة مؤسسة آفاق جديدة للتنمية الاجتماعية ووزارة التضامن والعدالة الاجتماعية على إعادة إدماج الأطفال والشبان المحرومين من حريتهم في المجتمع بعد خروجهم من مراكز الاحتجاز. ويقوم المكتب حاليا بإعداد المرحلة الثالثة والنهائية للمشروع، التي ستبدأ في الربع الثاني من عام ٢٠١٣. وفي ٢٠١٢ أيضا، نظم المكتب والاتحاد الدولي لأرض الإنسان مائدة مستديرة في القاهرة حول توفير العدالة للأطفال، مع شركاء من المنظمات الحكومية وغير الحكومية وشركاء في التنمية. وكان الاجتماع مفيداً في استبانة التحديات والمجالات ذات الأولوية لإصلاح نظام العدالة للأطفال في مصر، وتعزيز التنسيق مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية العاملة في هذا المجال.

(43) مشروع XAMV12، المعنون "مشروع دعم البرنامج الإقليمي لمراقبة المخدرات والإصلاح في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية في الدول العربية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥".

(44) مشروع EGYT47، المعنون "إعادة إدماج الأطفال والشباب المفرج عنهم في المجتمع المصري".

٤٨ - وفي ليبيا، يواصل المكتب منذ عام ٢٠٠٧ تنفيذ مشروع لدعم عملية إصلاح نظام العدالة الجنائية.<sup>(٤٥)</sup> وفي أعقاب الثورة التي شهدتها البلد في شباط/فبراير ٢٠١١، أقرت السلطات المحلية الجديدة بالحاجة إلى إصلاح نظام العدالة الجنائية. ولذا فقد طلب النظراء في ليبيا استئناف المشروع، الذي يجري تنقيحه وتوسيع نطاقه حالياً. وتلقى المشروع تبرعات جديدة من جهات تضم حكومة ليبيا نفسها، مخصصة للأنشطة المتصلة بالاستعراضات التشريعية وبرامج بناء القدرات ومرافق مختبرات الطب الشرعي والمختبرات الجنائية.

٤٩ - وفي لبنان، يواصل المكتب تنفيذ مشروع للإصلاح الجنائي يسهّل نقل إدارة السجون من وزارة الداخلية والبلديات إلى وزارة العدل.<sup>(٤٦)</sup> وعلاوة على ذلك، أصبحت ملفات جميع السجناء مؤتمتة، مما حسن إدارة السجون إلى حد كبير، لا سيما فيما يتعلق بتحديد هوية السجناء والدعم القضائي. فللمرة الأولى، يمكن للسلطات الوطنية الحصول على إجمالي عدد نزلاء السجون، مما أتاح للسلطات إصدار أول تقرير وطني عن نزلاء السجون، بما في ذلك توصيات بإدخال مزيد من التحسينات، لا سيما فيما يتعلق ببدايل السجن وسياسات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وتمكنت السلطات أيضاً بفضل ذلك من وضع استراتيجيات إصلاح شاملة وتقديم خدمات أنسب تستهدف السجناء الكبار والأحداث.

٥٠ - وفي دولة فلسطين، واصل المكتب تعاونه المستمر مع مديرية مراكز الإصلاح والتأهيل لزيادة تعزيز قدرتها الإدارية وتحسين التنسيق بين المديرية والوزارات الأخرى التي تقدم خدمات في مراكز الإصلاح والتأهيل.<sup>(٤٧)</sup> وشملت المساعدة تدريب الموظفين، ووضع برنامج التدريب الداخلي للمديرية الخاص بكل مركز من مراكز الإصلاح والتأهيل، وتعزيز الامتثال للأطر التنظيمية من خلال وضع أنظمة داخلية. وفي أعقاب التقييم الشامل لبرامج التأهيل الذي أجري في عام ٢٠١١، نظم المكتب حلقات عمل للتأهيل في أربعة من مراكز الإصلاح والتأهيل. وواصل المشروع دعم تقديم خدمات الرعاية الصحية وقدرة مديرية مراكز الإصلاح والتأهيل على توفيرها. ويكمل المشروع كثيراً من أنشطة الإصلاح الجنائي التي يضطلع بها شركاء دوليون آخرون.

(45) مشروع LBYS66، المعنون "دعم عملية إصلاح نظام العدالة الجنائية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى".

(46) مشروع LBNT94، المعنون "تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في لبنان: الإصلاح الجنائي مع التركيز على إصلاح السجون".

(47) مشروع PSEX21، المعنون "تعزيز إدارة نظام السجون الفلسطيني وتأهيل نزلاء السجون المدنية التي تديرها السلطة الفلسطينية (المرحلة الثانية)".

٥١- وفي الأردن، دعم المكتب السلطات، بما في ذلك وحدات الشرطة المحلية المسؤولة عن السلامة والأمن في مخيم الزعتري الذي يؤوي لاجئين سوريين، بغية تعزيز قدرتها على منع العنف والجريمة ومساندة الضحايا بشكل أفضل، ولا سيما النساء والأطفال.<sup>(٤٨)</sup> ويقوم المكتب، في إطار مشروع آخر يدعم نظام قضاء الأحداث،<sup>(٤٩)</sup> بتجهيز عدّة قاعات في المحاكم بأجهزة تلفزيون بدارة مغلقة، وتدريب الموظفين على استخدامها بشكل صحيح؛ ويدعم المكتب، بالتنسيق مع معهد التدريب القضائي، وضع منهج دراسي لتدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة على توفير العدالة للأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المكتب تقييماً للاحتياجات من المساعدة التقنية أدى إلى وضع مشروع يهدف إلى دعم إدارة شرطة الأحداث في تعزيز قدرتها على تحسين خدمة الأطفال المخالفين للقانون وحمايتهم.

## هاء- جنوب شرق أوروبا

٥٢- عقد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب اليونيسيف الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة، من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، حلقة عمل تعليمية في فيينا بشأن مجموعة المواد التدريبية عبر الإنترنت على المبادئ التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها، المشار إليها في الفقرة ٢١ أعلاه.

## سادساً- الشراكات

٥٣- كما هو موضح أعلاه، لا يزال المكتب يستحدث العديد من الأدوات وينجز الكثير من مشاريع المساعدة التقنية في إطار الشراكة مع مجموعة متنوعة وواسعة من المنظمات الدولية والمنظمات المحلية، الحكومية منها وغير الحكومية. ولا تتعلق أنشطة الشراكة المذكورة أدناه بالأنشطة المذكورة أعلاه.

٥٤- والمكتب عضو نشط في الفريق التنسيق وال مرجعي المعني بسيادة القانون التابع للأمانة العامة،<sup>(٥٠)</sup> الذي يهدف إلى ضمان الفعالية والاتساق في الجهود التي تبذلها

(48) مشروع GL0T63، المعنون "تقديم الدعم للإصلاح في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية".

(49) مشروع J0RT36، المعنون "الدعم المشترك بين المفوضية الأوروبية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لنظام قضاء الأحداث في الأردن".

(50) أعضاء الفريق هم رؤساء إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الشؤون القانونية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون تمشيا مع تطلعات الشركاء الوطنيين والدوليين. وقد أسهم المكتب في الأعمال التحضيرية الفنية للاجتماع الأول الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، واصل المكتب العمل مع الفريق الأساسي المعني بوضع برامج التدريب، التابع للفريق التنسيق والمرجعي المعني بسيادة القانون، على وضع وتنفيذ برنامج موحد لتدريب موظفي الأمم المتحدة الميدانيين في مجال سيادة القانون. وأسهم المكتب أيضا، بتقديم اثنين من ميسريه، في تنقيح دليل التدريب الذي أعده الفريق المعني بوضع برامج التدريب وفي تنظيم الدورة التدريبية الموحدة في مجال سيادة القانون التي عقدتها الأمم المتحدة في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٢.

٥٥- والمكتب جزء أيضا من آليات التنسيق في الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين فعالية التدابير المتخذة على نطاق المنظومة للتصدي للعنف ضد المرأة، من قبيل مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وانضم المكتب، في إطار عضويته في مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، إلى منظمة الصحة العالمية في تنفيذ مشروع لوضع مبادئ توجيهية طبية/قانونية لضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع. وأسهم المكتب أيضا في دراسة استقصائية بشأن احتكام المرأة إلى العدالة، ويعمل الآن على استكشاف مجالات أنشطة أخرى، لا سيما مجال الوقاية.

٥٦- كما يشارك المكتب بنشاط في المنتدى العالمي للقانون والعدالة والتنمية، لا سيما في فريقه العامل المواضيعي المعني بإصلاح نظم العدالة وسيادة القانون. ويسعى المنتدى العالمي إلى التشجيع على التوصل إلى فهم أفضل لدور القانون والعدالة وإلى تعزيز وتحسين إدماج المؤسسات القانونية والقضائية في عملية التنمية، من خلال مبادرات مختارة لبناء القدرات وفتح باب الاطلاع على رصيد المعارف المكتسبة.

٥٧- وفيما يتعلق بحالات ما بعد انتهاء النزاعات والأزمات الأخرى، يقوم المكتب بالاتصال والتنسيق عن كثب مع جهة الوصل العالمية المعنية بالشرطة والقضاء والإصلاحات، وهو ترتيب وضعه مؤخرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام.

٥٨- وفي مجال منع الجريمة والعنف في المناطق الحضرية، تعاون المكتب مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة) ومنظمة الصحة العالمية على أمور منها وضع مبادئ توجيهية، وهي، على التوالي، المبادئ التوجيهية لمدن أكثر أمنا، والمبادئ التوجيهية لمنع العنف لدى الشباب.

٥٩- وفيما يتعلق بالاحتكام إلى العدالة والمساعدة القانونية، شارك المكتب في اجتماع إقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عُقد في دار السلام بجمهورية تنزانيا المتحدة، في أيار/مايو ٢٠١٢، في موضوع "المضي قدماً برمجة المساعدة القانونية في أفريقيا: تحارب وعبر مستخلصة في مجال وضع السياسات والبرامج" وأسهم في استحداث أداة مسماة "توفير خدمات المساعدة القانونية: دليل استخدام برمجة المساعدة القانونية في أفريقيا". وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب، بالتعاون مع حكومي جنوب أفريقيا وألمانيا، نشاطاً مشتركاً للدول الأعضاء في موضوع "زيادة المساعدة القانونية: مسألة عدالة وتنمية". وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، حضر المكتب مؤتمراً دولياً بشأن الاحتكام إلى العدالة نظّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العدل في الهند وأسهم في برنامج بعنوان "تكافؤ فرص الاحتكام إلى العدالة: التمكين القانوني والمساعدة القانونية في خدمة الفقراء والمهمشين". وقد اشترك المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صياغة مقترح بإعداد دراسة عالمية عن تقديم المساعدة القانونية ويسعيان الآن إلى الحصول على موارد لإنجاز هذه الدراسة. ويتشارك المكتب أيضاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة العدالة في مؤسسات المجتمع المفتوح في استحداث أداة جديدة للحصول على المساعدة القانونية بسرعة، كما ذكر في الفقرة ١٨ أعلاه.

٦٠- وفي مجال توفير العدالة للأطفال، يعدّ المكتب عضواً فاعلاً في الفريق المشترك بين الوكالات المعني بقضاء الأحداث، وقد واصل تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة، لا سيما اليونيسيف ومفوضية حقوق الإنسان. وعزّز المكتب أيضاً تعاوناً مع الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، بطرائق منها على سبيل المثال، المساهمة، بصفته عضواً في لجنته التوجيهية، في الدراسة التي أعدها الاتحاد الأوروبي بهدف جمع بيانات عن تطبيق الإجراءات القضائية، الإدارية منها والمدنية والجنائية على الأطفال في ٢٧ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى كرواتيا. وفي مجال العنف ضد الأطفال، كثّف المكتب تعاوناً مع مفوضية حقوق الإنسان، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال. وكانت المبادرة الأولى عبارة عن مشاوراة للخبراء، عقدت في فيينا يومي ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وأسفرت عن وضع تقرير مشترك عن منع العنف ضد الأطفال والتصدي له في إطار نظام قضاء الأحداث، وقُدّم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ عملاً بقرار المجلس ١٢/١٨ (A/HRC/21/25)، وأدى إلى عقد حلقة نقاش رفيعة المستوى على هامش دورة الجمعية العامة السابعة والستين. وأفضت التوصيات الواردة في التقرير المشترك إلى اتخاذ عدد من المبادرات في إطار تدابير المتابعة. فعلى الصعيد الدولي، تشمل هذه التوصيات دعوة الجمعية العامة إلى اللجنة أن تنظر في وضع مجموعة من

الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية (قرار الجمعية العامة ٦٧/٦٦). أما على الصعيد الإقليمي، فتشمل التوصيات أنشطة من قبيل مؤتمر أمريكا اللاتينية بشأن منع العنف ضد الأطفال والتصدي له في إطار نظام قضاء الأحداث، الذي نظّمته الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال في باراغواي من ٥ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بدعم من المكتب، من أجل تحديد التحديات الإقليمية وكيفية التصدي لها بفعالية.

## سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب الدعم لتطورات معيارية هامة في مجال إصلاح نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية، وهي: اعتماد مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية؛ وتنقيح القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء؛ ووضع مبادئ توجيهية بشأن مراقبة الخدمات الأمنية المدنية الخاصة وتنظيمها رقابياً. وفي موازاة ذلك، عزّز المكتب أيضاً الترويج لاستخدام وتطبيق المعايير والقواعد وواصل في الوقت نفسه العمل على جمع البيانات وتحليلها؛ واستحداث الأدوات؛ وتقديم المساعدة التقنية، في ظل تزايد عدد المبادرات الميدانية.

٦٢ - ونظراً للدور المركزي للمعايير والقواعد في توجيه جهود البلدان والأمم المتحدة في مجال صوغ سياسات وبرامج منع الجريمة والعدالة الجنائية وتنفيذها، لعلّ اللجنة تؤدّ القيام بما يلي:

(أ) الترحيب ببدء البرنامج المواضيعي للمكتب المتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ وتعزيز حافظة المكتب من المشاريع وتوسيع نطاقها في إطار البرنامج المواضيعي في السنوات الأخيرة؛

(ب) توصية الدول الأعضاء بالقيام بما يلي:

١٠٠٠ اعتماد وتنفيذ مبادرات متسقة لإصلاح نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية استناداً إلى المعايير والقواعد وسائر المعايير الدولية؛

٢٠٠٠ استخدام وتطبيق أدوات المكتب ذات الصلة، من قبيل الأدلة العملية والمواد التدريبية والقوانين النموذجية، لدى صوغ وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الخاصة بإصلاح نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية؛

٣٠٠٠ النظر في التماس مساعدة المكتب عند الشروع في صوغ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الخاصة بإصلاح نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية؛



٤٠ توفير الدعم المالي والتقني لأنشطة المكتب من أجل تنفيذ المعايير والقواعد في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، وكذلك من أجل مواصلة تطويرها أو تنقيحها، لكي تعكس التطورات الجديدة في الممارسات المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛

(ج) توصية المكتب بالقيام بما يلي:

١٠ مواصلة العمل باعتباره مركز خبرة بشأن قضايا منع الجريمة والعدالة الجنائية في منظومة الأمم المتحدة؛

٢٠ الاستفادة التامة، في تصديده للالتجار غير المشروع بالمخدرات وللجريمة، من المعايير والقواعد في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، والترويج لتنفيذها؛

٣٠ مواصلة استحداث أدوات التوجيه والمساعدة التقنية، بما في ذلك أدوات التعلم من قبيل أدوات التعلم الإلكتروني، وتعزيز قدرته على تقديم المساعدة القانونية والتقنية إلى الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية في مواضيع منع الجريمة والعدالة الجنائية.